التجارة الخارجية السورية ١٩٩٣-١٩٩٩ الواقع والآفاق

الدكتور نبيل سليمان علي
قسم الإدارة والاقتصاد
المعهد العالي للعلوم السياسية

الملخص

تحتل التجارة الخارجية، مكانة بالغة الأهمية في الاقتصاد الوطني، فهي بمنزلة الحصيلة النهائية لمدخلات ومخرجات الأنشطة الاقتصادية القائمة في بلد ما. ومن خلالها يتحدد مدى انكشاف الاقتصاد على الخارج. وتزداد هذه المكانة أهمية في ظل ما يستجد على الساحة الدولية من متغيرات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتبادل التجاري الدولي، الذي ارتسمت معالمه الجديدة بعد تأسيس «منظمة التجارة العالمية»، وما تفرضه من شروط والتزامات تنصب في مجملها على إزالة القيود أمام حركة السلع والخدمات. لذلك يلاحظ في مختلف بلدان العالم عموماً والبلدان النامية خصوصاً، توجهات لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية الخارجية، في محاولات للانسجام مع الطروحات الجديدة.

من هذا المنطلق يرتكز البحث على موضوع التجارة الخارجية السورية، خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩ نظراً لخصوصيتها في الحياة الاقتصادية السورية، التي شهدت خلالها مرحلة من الركود الاقتصادي، قلما عرفها الاقتصاد السوري على هذا النحو منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي.

إن الهدف من تقويم التجربة السورية في التجارة الخارجية، خلال المدة المذكورة، يتفرع إلى قسمين، الأول الكشف عن منعكسات حالة الركود الاقتصادي على قطاع التجارة الخارجية، من خلال جملة المؤشرات والملامح العامة التي تشكل الجزء الأول من البحث. والثاني: البحث عن السبل الكفيلة لتفعيل دور التجارة الخارجية ضمن ثلاث دوائر هي: العربية، والأوروبية، والعالمية في بيئة دولية جديدة للتجارة العالمية، تتلاحق موجاتها تباعاً لتصل جميع بلدان العالم. وهذا ما يشكل المحور الأساسي للجزء الثاني من البحث، والذي يحمل عنوان الآفاق المستقبلية للتجارة الخارجية السورية في ظل التطورات الدولية.

مقدمة:

يمر الاقتصاد السوري، منذ بداية القرن الحالي، بمرحلة انتقالية، تتضح سماتها التطويرية الجديدة تدريجياً، بعد أن شهد ركوداً متواصلاً طوال عقد التسعينيات من القرن العشرين، في معظم البنى والأنشطة الأساسية فيه. وعلى الرغم من حداثة التجربة الجديدة إلا أننا نستطيع التنبؤ بأن كثيراً من التغيير والإصلاح سيطال مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والإدارية والخدمية، وإن

كان بدرجات متفاوتة زمنياً ونوعياً، تبعاً لمبررات موضوعية لا يمكن تجاهلها، غدت من السمات المتعارف عليها في العالم اليوم ويأتي في مقدمتها ما غدا يُعرف بـ«العولمة» بكل معانيها السياسية والاقتصادية والثقافية، والتوجه العالمي بقيادة: المنظمة العالمية للتجارة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي - أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد - نحو: تحرير التجارة الدولية من كل القيود التي تعيق حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال من جهة، وسيطرة القطاع الخاص على معظم الأنشطة الاقتصادية المادية والخدمية من جهة أخرى. وكان من الطبيعي في البلدان المتقدمة، بعد كل ما حققته من ازدهار إنتاجي على مختلف الصعد، أن تتوجه نحو التجارة بغرض إعطاء جهازها الإنتاجي، دفعة قوية تعوض عن قصور حجم الطلب المحلي عن بلوغ مستوى يلبي متطلبات التشغيل الكامل. بالمقابل فإن الاقتصاد السوري، كغيره من الاقتصاديات النامية، لا يستطيع مواكبة هذا التوجه، إلا أنه مضطر أمام تلك المستجدات وغيرها، أن يعيد النظر في العديد من أنشطته لخلق تغيير في هيكل الطلب على النحو الذي يعطي فرصة لتطوير الجهاز الإنتاجي، الضعيف نسبياً، بما يغاير الأسس التي يفرضها تقسيم عمل دولي، يتسم بعدم التكافؤ. بمعنى أن التجارة الخارجية تأتي كناتج لتطوير الإنتاج وتحديثه وليس العكس.

يُفهم مما تقدم عن العلاقة الجدلية بين الإنتاج والتجارة الخارجية، أنه ليس بالإمكان تطوير أحدهما وازدهاره دون الآخر، ومن ثَمَّ ففي بلد كسورية، يفترض أن يشمل التطوير البنى الأساسية من صناعة وزراعة وخدمات، تكفل الوصول إلى منتج قابل للتصدير في سوق دولية تحكمها المنافسة الشديدة. من هنا يُقال: إنَّ التجارة الخارجية هي مرآة عاكسة لواقع الاقتصاد الوطني، وفي هذا تكمن أهميتها البالغة. والتي لا يمكن تحقيقها في واقعنا بمجرد إصدار القرارات المتعلقة بهذا النشاط من حظر أو سماح باستيراد سلعة دون أخرى، أو العكس بحظر أو السماح بتصدير سلعة دون أخرى. إلا بعد معرفة كاملة وموضوعية لمختلف الإمكانات المتاحة في الاقتصاد الوطني، بما يجعلنا على استعداد للتخلي عن بعض الأنشطة الأقل كفاءة، مقابل الحصول على نصيب أكبر من الأنشطة التي نتمتع فيها بكفاءة أعلى. دون أن ننسى حقيقة ساطعة، هي أن الدول المتقدمة - أياً كانت علاقاتنا التجارية معها - لن تسمح بسهولة لأي بلدٍ نامٍ في الحصول على أنشطة جديدة، لتغيير مؤشرات التبادل التجاري التي يفرضها التقسيم الدولي للعمل. فكيف يمكن الوصول إلى ذلك الهدف؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في سياق القسم الثاني من البحث. بعد أن نتعرف على الملامح والمؤشرات العامة لتجارتنا الخارجية، التي تعكس واقعنا الاقتصادي إلى حد بعيد في القسم الأول منه.

أولاً: المؤشرات والملامح العامة

١-مكانة التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري:

انطلاقاً من أن التجارة الخارجية تشكل إحدى الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي لأية دولة معاصرة. فإن التجارة الخارجية السورية، أدّت و لا تزال - دوراً تقليدياً في الاقتصاد السوري، يتناسب وحجم وفعالية مختلف البنى الاقتصادية القائمة في القطر. من هنا يُقال في الأدبيات الاقتصادية: إنَّ التجارة الخارجية، هي المرآة العاكسة للواقع الاقتصادي لأي بلد كان،من خلال جملة المؤشرات المتداخلة فيما بينها، والتي يمكن حصرها ضمن عنصري التبادل التجاري الخارجي. أي الاستيراد والتصدير، لمختلف السلع والخدمات. ومنهما، أو من مكوناتهما يبدأ التمايز بين دول العالم في تبادل الاحتياجات، وفقاً لمعطيات متغيرة داخلياً وخارجياً على الدوام،

فما كان يستورد بالأمس، يمكن أن يصبح قابلاً للتصدير اليوم، ضمن ظروف وشروط لم تكن قائمة من قبل، والعكس صحيح، وقد تكون أيضاً حالة - المراوحة في المكان - واردة، إنما لفترة زمنية محددة.

إذاً، وبوجه عام، موضوع التبادل التجاري مع الخارج، يفترض ألا يكون (من وجهة نظر موضوعية) ضمن معايير ومؤشرات ثابتة. إنها حالة متغيرة لا تعرف الاستقرار عند حدود معينة. أضف إلى ذلك أن الاتجاه العام العالمي يبين حركة تصاعدية شبه مستمرة في حجم التبادل التجاري الدولي.

بالعودة إلى واقع مؤشرات التجارة الخارجية السورية - خلال الفترة المدروسة نلاحظ هذه الحركية المعاكسة للاتجاه العام العالمي، وذلك من خلال المعطيات التي يرصدها الجدول التالي:

جدول -١- الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية ١٩٩٣-١٩٩٩م
القيمة بملايين الليرات السورية، وبالأسعار الجارية

البيان / العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي %	مجموع الصادرات + الواردات	معدل النمو السنوي %	نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي %
١٩٩٣	٤١٣٧٥٥	-	٨١٧٨٧	-	١٩,٧
١٩٩٤	٥٠٦١٠١	٢٢,٣	١٠١١٩٢	٢٣,٧	٢٠
١٩٩٥	٥٧٠٩٧٥	١٢,٨	٩٧٤١٨	٣,٧	١٧
١٩٩٦	٦٩٠٨٥٧	٢٠,٩	١٠٥٢٧٢	٨	١٥,٢
١٩٩٧	٧٤٥٥٦٩	٧,٩	٨٩١٦٤	١٥,٣	١٢
١٩٩٨	٧٩٠٤٤٤	٦,١	٧٦١٦٧	١٤,٥	٩,٦
١٩٩٩	٨٢١٣٢٧	٣,٩	٨١٨٩٠	٧,٥	١٠

المصدر: استخرجت البيانات من المجموعة الإحصائية ٢٠٠٠

إن قراءة تحليلية بسيطة لمعطيات الجدول -١- تدلل على أن الاقتصاد السوري عموماً، والتجارة الخارجية خصوصاً، لم يستطيعا مواكبة خط الاتجاه العالمي العام، أي التحسن المستمر، أو على الأقل المتقطع. ونرى أن هذه النتيجة تعود لجملة من العوامل الذاتية والموضوعية التي مرت بالاقتصاد السوري خلال عقد التسعينيات نذكر منها:

١-انخفاض مستويات الاستثمار الحكومي

٢-التراجع الملحوظ في أداء وفعالية معظم منشآت القطاع العام.

٣-على الرغم من صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم /١٠/ في عام ١٩٩١، ولأسباب عديدة، اقتصرت المشاريع الاستثمارية عموماً على الجوانب الخدمية، والمشروعات البسيطة أو الفردية.

٤-ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.

٥-تراجع أسعار النفط.

٦-تراجع عام في معدلات الهطولات المطرية، الأمر الذي انعكس سلباً على الإنتاج الزراعي.

هذه العوامل وغيرها، كان لابد من أن تؤثر سلباً بشكل مباشر، أو غير مباشر في معدلات التجارة بالنسبة للتصدير أو الاستيراد، على حد سواء. وهذا ما نراه جلياً في تذبذب قيم الصادرات والواردات المدرجة في الجدول المذكور أعلاه. مع التنويه إلى ملاحظة في هذا السياق، هي أن الفترة المدروسة جاءت بُعيد صدور قانون تشجيع الاستثمار أعلاه. وكان يُفترض (بناءً على هذا القانون) أن تظهر قيم وبيانات التجارة الخارجية، لا بشكل مغاير لما هي عليه فحسب، بل ومعاكسة لها، على افتراض موضوعية وفعالية القانون، واستجابة رؤوس الأموال المحلية والخارجية للتشجيع المنصوص فيه. الأمر الذي يعني تدفق المزيد من الأموال في الأقنية التجارية، ولاسيما الاستيرادية منها مع بداية الفترة التي قد تستمر إلى ثلاث سنوات(كفترة متوسطة لإنشاء المشروعات الاستثمارية الحقيقية) أي حتى ١٩٩٤-١٩٩٥. ومن ثم في التصديرية بعد مرور قرابة عشر سنوات على إصدار القانون. إلا أن ذلك لم يتحقق، ولم تظهر له أية منعكسات ذات أهمية ملموسة. الأمر الذي جعل المعنيين والمسؤولين يعيدون النظر به، وتعديله بمرسوم آخر رقم /٧/ تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٣ في محاولة جادة لتجاوز سلبيات ومعيقات تشجيع الاستثمار.

فمن الطبيعي - في ضوء ما تقدم - أن تتراجع مكانة وأهمية التجارة الخارجية كونها جزءاً عضوياً من مجمل النشاط الاقتصادي، ومنعكساً له، دون أن ننسى الطبيعة الخاصة لوضعها - التجارة - في سورية، حيث لا تزال تسيطر مؤسسات عامة تجارية خارجية متخصصة على النسبة الأكبر من عمليات التصدير والاستيراد، وهذه المؤسسات - كغيرها من مؤسسات القطاع العام - تعاني من مشاكل وعثرات عديدة، (لسنا بصدد الدخول فيها الآن)، أدت إلى عدم نجاحها في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، الأمر الذي يحتم ضرورة العودة - وهذا ما يجري حالياً - إلى أنظمة عمل تلك المؤسسات، وإعادة النظر بها، والأخذ بأساليب وأفكار جديدة تفرضها ظروف محلية، ومتغيرات دولية، لا يمكن تجاهلها، أو اعتماد أسلوب «النعامة» في التعامل معها.

ولمزيد من الإيضاح والدقة في تصور واقع الصادرات والواردات السورية وفهمها فإن الميزان التجاري حقق عجزاً مستمراً طيلة الفترة المدروسة، تبينه بوضوح الأرقام الواردة في الجدول -٢- والخط البياني لكل من الصادرات والواردات في الشكل -١- الخاص به.

جدول -٢- قيمة الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري

١٩٩٣-١٩٩٩بملايين الليرات السورية

البيان / العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٩٣	٣٥٣١٨	٤٦٤٦٩	-١١١٥١
١٩٩٤	٣٩٨١٨	٦١٣٧٤	-٢١٥٥٦
١٩٩٥	٤٤٥٦٢	٥٢٨٥٦	-٨٢٩٤
١٩٩٦	٤٤٨٨٧	٦٠٣٨٥	-١٥٤٩٨
١٩٩٧	٤٣٩٥٣	٤٥٢١١	-١٢٥٨
١٩٩٨	٣٢٤٤٣	٤٣٧٢٥	-١١٢٨٢
١٩٩٩	٣٨٨٨٠	٤٣٠١٠	-٤١٣٠

المصدر: المجموعة الإحصائية ١٩٩٨- ٢٠٠٠

وكما هو موضح في كل منهما نلاحظ أن الواردات تفوق في قيمتها قيمة الصادرات من جهة، ولم تشهد استقراراً باتجاه معين، فهي تارة ترتفع، وأخرى تنخفض من جهة أخرى، في حين حافظت الصادرات على ارتفاع تدريجي نسبي حتى عام ١٩٩٦، وأخذت فيما بعد منحى مشابهاً لحال الواردات بين انخفاض وارتفاع. وهذا بحد ذاته يشكل خللاً واضحاً تقف وراءه، عوامل أخرى كامنة في بنية وطبيعة السلع والخدمات المستوردة، والمصدرة، ستتوضح معنا في فترة لاحقة.

شكل -١-

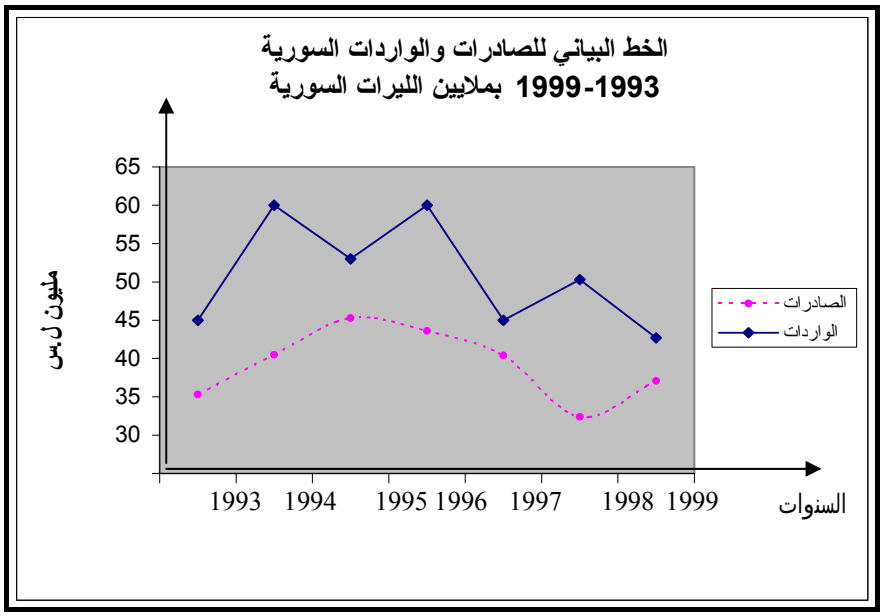

١-٢: بنية التجارة الخارجية السورية وطبيعتها:

نتطرق في هذا الجزء لنقطتين أساسيتين في التبادل التجاري السوري مع الخارج. **الأولى:** التركيب السلعي لهيكل الصادرات والواردات. **والثانية:** مساهمة كل من القطاعين العام والخاص بذلك الهيكل. وهو ما يمكن أن نسميه بالتوزع القطاعي.

١-٢-١: التركيب السلعي:

من المتعارف عليه، أن السمة المميزة لتجارة البلدان النامية، هي سيطرة سلعة أو اثنتين على النسبة الكبرى من قيمة الصادرات، وغالباً ما تكون بشكلها الخام أو نصف مصنعة. وبالمقابل تسيطر السلع المصنعة على اختلافها وتنوعها على النسبة الكبرى من الواردات. والتجارة

الخارجية السورية لم تشذ عن هذه القاعدة أو السمة حتى الآن، وقد تشكل على ما يبدو اعترافاً صريحاً - طوعياً أو قسرياً - من الدول النامية بهذا التقسيم الدولي للعمل والتبادل، على الرغم من جميع المتغيرات الدولية ذات الشأن، والشعارات الضخمة التي تطلقها الدول الصناعية، ممثلة بمنظمة التجارة العالمية، من تحرير للتجارة، وتقديم المساعدات لرفع كفاءات الإنتاج في البلدان الأقل تطوراً - كما تسميها - وغيرها من طروحات عصر «العولمة» الذي بدأنا نلج فيه تباعاً.في سورية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجهات الحكومية المختصة لتطوير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره، ومخرجاته، من خلال القرارات والتسهيلات الرامية إلى تشجيع الأداء في القطاعين العام والخاص، إلا أن سلعة واحدة، هي النفط، ما زالت تحتل النسبة الكبرى من حجم الصادرات السورية،

فإذا ما أضيفت إليها السلعة التي تحتل المرتبة الثانية وهي القطن فإننا نجد، وكما هو موضح في الجدول -٣- هيمنة شبه مطلقة للسلعتين على الصادرات السورية.

جدول -٣- قيمة ونسبة صادرات النفط والقطن من إجمالي الصادرات السورية

١٩٩٣-١٩٩٧ القيمة مليون ل.س

البيان / العام	النفط		القطن		حصة النفط والقطن من إجمالي الصادرات %
	القيمة الصادرات	% من إجمالي	القيمة	%	
١٩٩٣	٢٣٥٦٠,٦	٦٦,٧	٢١٨٤	٦,١	٧٢,٨
١٩٩٤	٢٢٣٩١	٥٦,٢	٢٢٢٥,٤	٥,٦	٦١,٨
١٩٩٥	٢٧٨٦٢,٦	٦٢,٥	٢٥٢٠,٦	٥,٦	٦٨,١
١٩٩٦	٣٠٧١١,٧	٦٩	٢٠٢٦,٤	٤,٥	٧٣,٥
١٩٩٧	٢٧٩٤٧,٤	٦٣,٥	٢٩٣٢,٦	٦,٧	٧٠,٢
١٩٩٨	١٩١٠٩,٥	٥٩	٣٢٩٨,٢	١٠	٦٩
١٩٩٩	٢٦١١١,٦	٦٧,١	١٨٢١,٥	٤,٧	٧١,٨

المصدر: المجموعة الإحصائية أعداد ١٩٩٥-٢٠٠٠

ولا شك أن نسبة حصة السلعتين المذكورتين بشكلها الخام لن تقل عن ٧٠% من إجمالي الصادرات والنسبة المتبقية لجميع السلع المصدرة الأخرى. ولا يخفى على أحد مدى خطورة هذه السمة على الاقتصاد الوطني عموماً وعلى وضع التجارة الخارجية السورية، وخاصة بما يتعلق بالعرض والطلب على هذه السلع في السوق الدولية التي تشهد وباستمرار مزيداً من الانفتاح والمنافسة. مما يعني المزيد من العمل الجاد للخروج من ضيق دائرة تنوع الصادرات ولاسيما المصنعة أو نصف المصنعة. والتي تشكل من إجمالي الواردات ما يقارب ٩٠% حسب معطيات الجدول -٤- طوال المدة المدروسة.

جدول -٤-

التركيب النسبي للصادرات والواردات السورية حسب طبيعتها

البيان / العام	الصادرات %			الواردات %		
	خام	نصف مصنعة	مصنعة	خام	نصف مصنعة	مصنعة
١٩٩٣	٨٠,٥	٣,٤٥	١٦,٠٥	٩	٤٣	٤٨
١٩٩٤	٧٢,٤	٥	٢٢,٦	١٠	٤٠	٥٠
١٩٩٥	٧٣,٦	٤,٦	٢١,٨	٩	٤٥	٤٦
١٩٩٦	٨٣	٣,٢	١٣,٨	٨	٤٧	٤٥
١٩٩٧	٨٠,٥	٣,٨	١٥,٧	١٠	٤٨	٤٢
١٩٩٨	٧٧,٥	٥,٥	١٧	١٠	٤٨	٤٢
١٩٩٩	٨٣,٦	٤,٤	١٢	١١,٤	٤٧,٨	٤٠,٨

المصدر : المجموعة الإحصائية أعداد ١٩٩٥-٢٠٠٠

إننا ومن خلال بيانات الجدولين السابقين ٣-٤- نؤكد صحة مقولة: «التجارة الخارجية هي المرآة العاكسة لواقع الاقتصاد الوطني» حيث نستطيع وبسهولة استقراء ذلك من الواقع ومن البيانات. والملفت للانتباه في بيانات الجدول -٤- هو شبه ثبات أو -مراوحة- لتلك النسب عند حدود معينة لا تتجاوزها زيادة أو نقصاناً، إلا ضمن هامش ضيق جداً، وهي الحالة الاستثنائية التي نوهنا عنها في بداية القسم الأول من هذه الدراسة. بمعنى آخر عدم حدوث تغيرات ملحوظة في الأداء الاقتصادي، والتجاري الخارجي، وبهذا تأكيد آخر على حالة الركود الاقتصادي، فضلاً عن حالة التراجع في أداء القطاع الصناعي الذي انخفضت صادراته من ٢٢% عام ١٩٩٤ لتصل إلى ١٢% عام ١٩٩٩. وبالطبع لا استغراب بذلك، ضمن الظروف والعوامل المختلفة التي نوهنا إليها.

١-٢-٢ التوزع القطاعي:

يتقاسم القطاعان الرئيسيان في سورية - العام والخاص - النشاط التجاري الخارجي، إنما بنسب متباينة، وغير متجانسة. والملاحظة الأساسية هي أن مساهمة القطاع الخاص في الصادرات تتراوح خلال المدة١٩٩٣-١٩٩٩ حول النسبة ٢٥%، ويقابلها متوسطاً يقارب من نسبة ٧٠% في الواردات كما في الجدول-٥-

جدول - ٥ -

حصة القطاع الخاص السوري من كل من الورادات والصادرات السورية %

البيان / العام	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩

الواردات %	٦٢	٦٢,٤	٦٥,٣	٦١,٣	٦٩,٣	٧٤,٧	٨٠,٦
الصادرات %	٢٥	٣٤,٣	٢٨,٤	٢٢,٦	٢٠,٩	٢٨	٢٦,٢

المصدر: احتسبت البيانات من المجموعة الإحصائية أعداد ١٩٩٦-٢٠٠٠

وهي في حالة تصاعد مستمر. ويمكن تفسير ذلك، من خلال القرارات التشجيعية للقطاع الخاص، كي يساهم بدور أكثر فعالية في تعزيز بنية الاقتصاد الوطني، والتي جاءت مع قانون تشجيع الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١، حيث سمح بموجبه لهذا القطاع أن يستورد جميع مستلزماته لإقامة مشروعاته الاستثمارية وتطويرها، وانعكست هذه الزيادة بالدرجة الأولى في المواد الوسيطة أو نصف المصنعة التي ارتفعت من ٢٦% عام ١٩٩٣ إلى ٤١% عام ١٩٩٩.

هذا وإن الفارق الواسع بين واردات وصادرات القطاع الخاص يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى لأمرين أساسيين:

الأول: ينسجم مع ما ذكرناه حول طبيعة الصادرات السورية والتي يشكل النفط والقطن النسبة العظمى منها، وتصدير السلعتين مناط بالقطاع العام.

الثاني: إن القطاع الخاص في سورية، ولاسيما في المجال الصناعي، ما زال في مراحل تكونه الأولى مازال، في الوقت نفسه يفضل الاستثمار في المجالات الخدمية بالدرجة الأولى، وفي بعض المشاريع الصناعية البسيطة كالصناعات النسيجية ، والغذائية، والدوائية، ومن ثَمَّ لا تشكل صادراته أكثر من ثلث وارداته ضمن الظروف الراهنة.

١-٣: التوزع الجغرافي:

بداية نود التنويه في هذه الفقرة، لمسألة تبدو للوهلة الأولى ملفتة للانتباه، يتحدث عنها معظم المهتمين بالشؤون الاقتصادية، ولاسيما العلاقات الاقتصادية العربية، فهم لا يؤكدون ضرورة، رفع معدلات التبادل التجاري البيني العربي فحسب (التي تشكل قرابة ١٠% من إجمال التجارة الخارجية العربية)، مما هي كائنة إلى ما يجب أن تكون عليه، بل ويستنكرون ذلك، متناسين بالوقت نفسه، أن مبرر تدني تلك النسبة يعود بالدرجة الأولى إلى تشابه البنى الاقتصادية لمعظم الدول العربية، المصدرة عموماً لمواد أولية، في مقدمتها النفط، بحيث يشكل وسطياً أكثر من ٦٥% من إجمالي الصادرات العربية. أي لو استبعدنا النفط من نسبة الـ ١٠% السابقة، سنجد أن حجم التبادل التجاري العربي - العربي لن يزيد عن ٥% من جهة أخرى. يُضاف إلى ذلك أيضاً، أن الدول العربية بوجه عام، ونظراً لضعف وتدني مستوى قطاعاتها الصناعية، فهي مضطرة لتأمين مستلزماتها واحتياجاتها المصنعة، من خارج النطاق العربي - لأن فاقد الشيء لايعطيه - لذا فإن الواردات الصناعية للدول العربية من الدول المتطورة تشكل أكثر من ٦٠% من إجمالي وارداتها.

تنطبق الصورة العامة السابقة على أي بلد عربي إلى حد كبير، بما فيها سورية، انظر الجدول -٦- التي سعت وتسعى دوماً لرفع نسبة التبادل التجاري مع البلدان العربية، فنلاحظ أن صادراتها للبلدان العربية

جدول -٦-

التوزع الجغرافي النسبي للتجارة الخارجية السورية %

البيان العام	البلدان العربية واردات	البلدان العربية صادرات	السوق الأوروبية واردات	السوق الأوروبية صادرات	باقي العالم واردات	باقي العالم صادرات
١٩٩٣	٦,٢	٢٣,٦	٣٦,٨	٦٠,٧	٥٧	١٥,٧
١٩٩٥	٧,٨	٢٣,٤	٣١,٦	٥٦,٧	٦٠,٦	١٩,٩
١٩٩٦	٧،٧	٢٠	٣٠,٦	٦٢	٦١,٧	١٨
١٩٩٧	٨,٤	٢٦	٣٠,٤	٥٤,٥	٦١,٢	١٩,٥
١٩٩٨	٨	٢٨	٣١	٥٠	٦١	٢٢
١٩٩٩	٨	٢١	٢٩	٦١	٦٣	١٨

المصدر : المجموعة الإحصائية أعداد ١٩٩٣-١٩٩٥-٢٠٠٠

تصل إلى متوسط قدره ٢٥% من إجمالي الصادرات السورية، وهذه تعدّ بحق نسبة مرتفعة، فيما لو قورنت بمعدل التبادل الإجمالي للبلدان العربية. إلا أن الواردات السورية من البلدان العربية خلال الفترة نفسها لم تصل إلى ٩% من إجمالي الواردات السورية. ومع ذلك تبقى معدلات التبادل التجاري البيني «السوري - العربي» مقبولة ضمن الإطار والواقع العربي، نظراً لتنوع مصادر الاقتصاد السوري - بالمقارنة مع الاقتصاديات العربية الأخرى، ولسعي سورية الدائم لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع جميع البلدان العربية من منطلق قومي حقيقي. وهذا ما يبرر أيضاً المحاولات الجادة التي تبذلها سورية ومصر وبعض البلدان العربية الأخرى لإحياء مشروع «السوق العربية المشتركة» في ظل مستجدات دولية، وضرورات عربية، والاتجاه نحو التوقيع على مزيد من الاتفاقات الثنائية بين الدول العربية، وما ينجم عنها من إقامة مناطق تجارة حرة - كما حصل مؤخراً بين سورية والعراق من جهة، ومصر والعراق من جهة ثانية - ماهو إلا تأكيد على جدية التوجه في التأسيس الفعلي للسوق العربية، الرامية لرفع معدلات التجارة العربية البينية، ضمن الحدود والإمكانات التي توفرها اقتصاديات هذه البلدان.

ثانياً - الآفاق المستقبلية في ظل التطورات الدولية

تشهد الساحة الدولية، تطورات متلاحقة، على صعيد التكتلات والعلاقات الاقتصادية. لا تقتصر أهميتها وتأثيراتها على الدول الصناعية - باعتبارها مركزاً ومصدراً لما يجري من مستجدات[1] بل وتشمل مختلف بلدان العالم، بعد أن غدت«العولمة المعاصرة» تمتد معالمها وتنعكس أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بشكل أو بآخر في جميع أرجاء المعمورة، نظراً لقوة أدواتها التكنولوجية، وسرعة انتشارها. ويعدّ الاقتصاد عموماً، والتبادل التجاري الدولي خصوصاً، من أبرز المطارح التي تصيبها الموجات المتلاحقة«للعولمة الاقتصادية». وبناءً على

[1] سمير أمين - التراكم على الصعيد العالمي.

ذلك سنحاول الإحاطة في هذا القسم بالدوائر الرئيسية التي تجري فيها التجارة الخارجية السورية، والتي نقصد منها الدائرة العالمية ودائرة الشراكة الأوروبية المتوسطية، والدائرة العربية. والسبل الكفيلة بتأمين حركة تجارية موضوعية ضمن كل منها.

٢-١: البنية العالمية الجديدة للتجارة الدولية المعاصرة:

في عام ١٩٤٧، تم التوقيع من قبل ٢٣ دولة (كانت سورية إحداها) على ما عُرف حينذاك «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» والتي سميت اختصاراً «الجات **Gatt**» وكان الهدف الاستراتيجي للاتفاقية هو تحرير التجارة الدولية، بإزالة الحواجز التجارية الجمركية، وغير الجمركية، أمام حركة السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية[٢]. ولم تمض فترة قصيرة من الزمن حتى بدأت الاتفاقية تشهد تعديلات في نصوصها، وعدد الدول المنضمة إليها، عبر مجموعة متلاحقة من الجولات التفاوضية، إلى أن جاءت الجولة الثامنة « جولة أروجواي» والتي استمرت سبع سنوات (١٩٨٦-١٩٩٣)، ودخلت حيز التنفيذ بدءاً من عام ١٩٩٥ معلنة استحداث آلية دولية جديدة بدلاً عن «الجات» سميت «منظمة التجارة العالمية». مهمتها الأساسية متابعة تطبيق جميع الاتفاقيات والالتزامات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة أورجواي، وتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء والبالغ عددها حينذاك ١١٧ دولة، ووصل إلى ١٣٥ دولة عام (٢٠٠٠)، ومراجعة سياساتها التجارية.

وقد غدت المنظمة المرتكز الثالث للنظام العالمي الاقتصادي الجديد، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع أن سورية لم تنضم حتى الآن للاتفاقية «المنظمة»، إلا أن هذا لا يعني النأي بتجارتنا الخارجية عن التأثير بكل ما تتضمنه الاتفاقية من نصوص والتزامات، والأسباب التي تحول دون ذلك معروفة، حيث قرابة ٨٠% من دول العالم انضمت للاتفاقية كأعضاء في المنظمة الجديدة، ولابد أن تربطنا بمعظمها علاقات تجارية، ستتأثر تدريجياً ببنود الاتفاقية والتزاماتها. كما لا يفوتنا هنا، أن جولة أوراجوي لم تُدخِل في نطاق عملها تحرير التجارة الدولية للسلع الصناعية فحسب، بل أيضاً السلع الزراعية والملابس والمنسوجات، والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية..الخ، مما يعني أن تأثيراً مباشراً سيصيب معظم منتجاتنا التصديرية الزراعية، والنسيجية..وغيرها، ونرى في هذا تأكيداً على صحة ما ذكره «رومانوبرودي» رئيس المفوضية الأوروبية (بأن العولمة حقيقية يجب التعامل معها، ويجب أن يكون هذا التعامل وفقاً لتوجهات جديدة تستجيب لما يجري دولياً على هذا الصعيد، وتتفاعل جدياً مع الصيغ والأسس الدولية المستجدة)[٣]. فالمطلوب البحث عن مختلف الوسائل الحديثة للتكيف مع البيئة الجديدة، وبما يكفل وصول تلك المنتجات إلى السوق العالمية بحرية وجدارة، والاستفادة من مبدأ عدم التفرقة في التعامل التجاري الذي أقرته المنظمة، ومن توافر الإمكانات والموارد المحلية. وهذا ضروري لمواجهة متطلبات القرن الجديد ويستدعي تحمل المسؤولية المناسبة من أجل الانتقال إلى مرحلة نوعية، إذ ينبغي علينا «عصرنة »قوانا الإنتاجية القائمة وتطوير المهارات المهنية، وحوافز العمل، بما في ذلك التجديد

---

[٢] د. ابراهيم العيسوي ـ الغات وأخواتها:النظام الجديد للتجارة العالمية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩٥ ص٢٢

[٣] رومانو برودي ـ من الكلمة التي ألقاها في جامعة دمشق، شباط٢٠٠٠

النوعي للبنى التحتية الصناعية والاجتماعية، وإدخال تغييرات جذرية في آلية تفعيل نظم الإدارة وتحديثها، وبقدر ما تظهر وتنعكس صدقية هذه السياسات على الواقع، بقدر ما تساعد على مزيد من الجذب والاستقطاب للاستثمارات الداخلية والخارجية المطلوبة في اقتصادنا ومجتمعنا إلى حد كبير.

إن عملية الوصول إلى الأسواق العالمية اليوم لا يمكن أن تمر فوق ما أقرته المنظمة العالمية للتجارة، لذا يفترض أن تتم عملية مواءمة وانسجام مع الأسس الجديدة. علماً أن إطالة المدة الزمنية لذلك، تعدّ مؤشراً سلبياً لقدرتنا على التأقلم مع البيئة الدولية الجديدة. وللتأكيد على الآثار المباشرة لجولة أورجواي، على الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، وبقية البلدان العربية والنامية، سنعرض بإيجاز لأهم ما ورد في اتفاقيات الزراعة، والملابس والمنسوجات، وإجراءات الاستثمار.[٤]

٢-١-١: اتفاقية الزراعة المتضمنة للتالي:

أ - الالتزام بتحويل جميع القيود غير الجمركية، إلى رسوم جمركية، يتم تثبيتها أولاً، ثم تخفيضها. مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة ٣٦% من متوسط الرسوم الجمركية التي كانت مطبقة خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٨٩) خلال ست سنوات بدءاً من عام ١٩٩٥.

ب - الالتزام بتخفيض قيم الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية، بجميع أشكاله بنسبة ٢٠% من متوسط الدعم المطبق خلال المدة(١٩٨٦-١٩٨٨) وعلى مدى ست سنوات بدءاً من عام ١٩٩٥.

جـ - الالتزام بتخفيض قيم دعم التصدير بنسبة ٣٦% من متوسط الدعم المطبق خلال المدة(١٩٩١-١٩٩٢) وعلى مدى ست سنوات بدءاً من عام ١٩٩٥. وكذلك تخفيض قيمة الصادرات المدعومة بنسبة ٢١% من متوسط كمية الصادرات المدعومة في أثناء الفترة(١٩٩١-١٩٩٢) وللمدة نفسها ست سنوات بدءاً من ١٩٩٥.

د - وفيما يتعلق بالدول النامية فقد مُنحت - الأوجه الإيجابية للاتفاق - معاملة تفضيلية بشكل عام، بحيث يسمح لها بتنفيذ البنود الثلاثة أعلاه خلال فترة ١٠ سنوات بدلاً من ٦سنوات، كما يسمح لها بتنفيذ الالتزامات السابقة بنسب أقل من نسب التخفيض الواردة في جميع البنود بمقدار ثلثي تلك النسب. كما تم إعفاؤها من تخفيض الدعم لمنتجي السلع الزراعية، إذا لم تتجاوز نسبته ١٠% من قيمة السلع المنتجة. وفضلاً عن ذلك يتم السماح لها بتقديم بعض أشكال الدعم مثل: دعم الاستثمارات الزراعية، ومدخلات الإنتاج الزراعي للفلاحين الفقراء، والدعم المخصص لتخفيض كلفة تسويق ونقل الصادرات الزراعية.

٢-١-٢ :اتفاقية الملابس والمنسوجات:

قبل الانتهاء من إقرار جولة أوراجوي، كانت البلدان المصدرة والمستوردة للملابس والمنسوجات، تعمل في إطار ترتيبات، قصيرة، أو طويلة الأجل، يتم بموجبها تحديد حصص

---

[٤] د. سامي عفيفي - النظام التجاري الدولي بين الغات واتفاقية جولة أروغواي - من أبحاث المؤتمر العلمي الرابع - جامعة حلوان - القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٥٢-٦٩

للدول المصدرة ـ مثل سورية ـ وكان يطلق على هذه الترتيبات اسم: «اتفاقية الألياف المتعددة» فجاءت الجولة المعنية بإلغاء هذه الاتفاقية على أربع مراحل زمنية وفقاً للترتيب التالي:

المرحلة الأولى: تبدأ مع بداية عام ١٩٩٥وتمتد حتى نهاية ١٩٩٧. تحرر خلالها كل دولة نسبة ١٦% من إجمالي قيمة وارداتها في عام ١٩٩٠. وهذا يعني إلغاء نظام الحصص على هذه النسبة وتطبيق حرية التجارة.

المرحلة الثانية: تبدأ مع مطلع ١٩٩٨ وتمتد حتى نهاية ٢٠٠١. تحرر خلالها كل دولة نسبة ١٧% من قيمة وارداتها لعام ١٩٩٠. فتصبح النسبة الخاضعة لحرية التجارة ١٦%+١٧%.

المرحلة الثالثة: تبدأ مع مطلع عام ٢٠٠٢ وتمتد حتى نهاية ٢٠٠٤، يضاف من خلالها للنسب السابقة نسبة ١٨% من واردات ١٩٩٠ ليصبح مجموع ما حُرر ٥١%.

المرحلة الرابعة: بدءاً من بداية ٢٠٠٥ يتم تحرير النسبة الباقية ومقدارها ٤٩% طبقاً لواردات ١٩٩٠.

وبالنسبة للبلدان النامية، فقد أتاح الاتفاق معاملة تفضيلية، بحيث منحت معدل نمو لحصص صادراتها بنسبة ٢٥% بدءاً من بداية عام ١٩٩٥، تليها نسبة ٢٧% في بداية العام الرابع لتطبيق الاتفاق(٥).

٢ـ١ـ٣: اتفاقية إجراءات الاستثمار:

لا تقل أهمية هذه الاتفاقية وآثارها في اقتصادنا، عما سبقها من اتفاقيات، ولاسيما أنها منعت الدول الأعضاء من فرض أي من الشروط التالية على المستثمرين مثل :

١ـشرط استخدام المستثمر الأجنبي لأية نسبة من المكون المحلي في المنتج النهائي.

٢ـشرط إحداث توازن بين صادرات المستثمر الأجنبي وارداته.

٣ـشرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلي.

٤ـتمنح البلدان النامية فترة انتقالية من ٥ـ٧ سنوات قبل الأخذ بالحظر السابق. في حين اقتصرت المدة على سنتين فقط للبلدان المتقدمة.

والحالة على ما تقدم فإن الوصول إلى الأسواق الخارجية، لن يتم إلا من خلال تلك الأقنية طال الزمان أم قُصر. فهل تستطيع ـ حينها ـ منتجاتنا وخاصة الملابس والمنسوجات (بواقعها الحالي) عبورها في ظل المنافسة الدولية الشديدة؟ بالتأكيد الجواب بالنفي. وهذا يفرض على منشآتنا العامة والخاصة أن «تعولم» نفسها وفقاً لمعايير وأسس صحيحة تحددها أسواق المستهلكين العالميين وأذواقهم وكلفة ومهارة المنتجين الكبار، في إطار إداري فعال، وسياسة ديناميكية متطورة على الدوام.

٢ـ٢: الشراكة الأوروبية المتوسطية:

(٥) المصدر السابق ، ص٥٢ـ٦٩

تصغر هذه الدائرة عن سابقتها جغرافياً فقط، إنما من حيث الأهمية فإننا نرى ومن خلال المعطيات الإحصائية بهذا الخصوص أن الدائرة الأوروبية بالنسبة للاقتصاد والتجارة الخارجية السورية. أنها الأكثر أهمية إذ إنَّ أوروبا تشكل الشريك التجاري الأساسي لسورية. والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو: هل ستستمر هذه العلاقة على النحو القائم في ضوء المستجدات التي تحملها الشراكة الأوروبية المتوسطية؟ ولاسيما بعد أن تم الإعلان عن الشراكة في مدينة «برشلونة» عام ١٩٩٥، وتضمن الإعلان:«سعي طرفي العلاقة نحو تعزيز الحوار السياسي، وتطوير التعاون الاقتصادي، والمالي، بما ينعكس إيجابياً على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية لدى الطرفين الأوروبي والعربي». [٦]وتحدد الهدف الاستراتيجي للشراكة، في بناء منطقة للتبادل التجاري الحر، تشمل طرفي المتوسط بحلول عام ٢٠١٠. وقد وقعت العديد من الدول العربية على الاتفاقية (تونس، السلطة الفلسطينية، مصر، الأردن، المغرب)، في حين ما زالت سورية ولبنان والجزائر تجري المفاوضات بهذا الشأن. وبعد توقف دام أكثر من عام، بدأت الجولة الخامسة بين الطرفين: الأوروبي - السوري في شباط ٢٠٠١ تبين في إثرها وجود العديد من الصعوبات والخلافات - باعتراف الجانبين - حول العديد من القضايا المطروحة للحوار. ومرد ذلك كما نرى يعود لسببين أساسيين سياسي، واقتصادي، ولكل منهما تفاصيله وتعقيداته. وتداخلاته مع الآخر. ومع ذلك سوف ننظر في الجانب الاقتصادي للمفاوضات فقط، وكيف سينعكس على التبادل التجاري بين الطرفين.

إن المقدمة الأساسية لصعوبات هذا الجانب هي عدم التوازن بين الإمكانات والقدرات الاقتصادية لكلا الطرفين، والذي يصل في العديد من مكوناته إلى حد التناقض، ومع ذلك ينسجم الطرفان حول الهدف النهائي للشراكة وهو إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر. وهنا تبرز الخلافات الكامنة بين المقدمة والنهاية. مما أسفر عن تأخير في التوقيع على الاتفاقية حتى الآن. على الرغم من ذلك فإن سورية استطاعت من خلال المفاوضات أن تتميز نسبياً عن بقية البلدان العربية الموقعة، مستفيدة من تجارب تلك الدول، ففي الجولة الأخيرة حصلت على بعض الميزات المناسبة لواقعها الاقتصادي مثل الموافقة الأولية من قبل الطرف الأوروبي على دخول سورية الشراكة دون الالتزام بأحكام المادة الثامنة من صندوق النقد الدولي، التي تتضمن:«الالتزام بعدم وضع قيود على حركة القطع الأجنبي، فيما يتعلق بالعمليات الجارية، مع إبقاء الحق بوضع قيود على العمليات التجارية». كذلك نجحت سورية في تحسين علاقاتها مع بنك الاستثمار الأوروبي الذي كان قد قطع علاقاته معها منذ مطلع التسعينيات. وقام مؤخراً بتقديم قروض ومنح لتطوير البنى الأساسية، والإدارية. ومن جانب آخر، وفي حين يصر الجانب الأوروبي على التوصل لعدد من الإجراءات لإلغاء القيود والحواجز أمام حركة البضائع ورأس المال، بما ينسجم مع تشريعات والتزامات «المنظمة العالمية للتجارة»، فإن سورية ترغب في الشراكة، إلا أنها تريد في الوقت نفسه صيانة المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وهذا يعني الإبقاء على الدور المتميز للقطاع العام في العديد من المجالات، وفي هذا تناقض بين الموقف السوري، وموقف المجموعة الأوروبية، ومنظمة

[٦] د.محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦،ص١٤٨

التجارة العالمية، التي تعدّ القطاع الخاص هو الجدير بإدارة دفة الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين. وباعتبار أن البلدان الأوروبية أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، فلابد أن تظهر صعوبات تنظيمية وقانونية بين الطرفين الأوروبي والسوري، لأننا - وكما نوهنا سابقاً - فسورية ليست عضواً في المنظمة وما زالت تشريعاتها التجارية تختلف كثيراً عما تتعامل به أوروبا، ويمكن أن يقدم الجانب الأوروبي بعض التنازلات والتسهيلات إلا أنها لن تكون طويلة المدى. وهذا يقتضي ضرورة الإسراع في العمل على محورين أساسيين لابد أن يشملهما التغيير والتطوير. **الأول:** يعنى بتطوير أنظمة وآليات القطاع الصناعي العام والخاص بغية الحصول على منتج يفرض جودته وكلفته التنافسيتين في السوقين الداخلية والخارجية. وفي هذا ما يشبه الحل الوسط بين ترك الاقتصاد الصناعي يواجه ما تنطوي عليه حرية التجارة مع الطرف الأوروبي من عوامل عدم التكافؤ، وبين الاحتماء داخل الحدود خلف جدران مبررة بمقولة الصناعة الناشئة. علماً بأن كل تأخير غير عقلاني على هذا المحور ستكون نتائجه سلبية على صعيد التأخير في التوقيع على اتفاقية الشراكة من جهة، وعلى الميزات التي ستحصل عليها سورية من الاتفاقية من جهة أخرى، ولا مبرر للاعتماد كلياً على وجهة النظر التي تعدّ أن التأخير في التوقيع سيعطي مزايا أكثر من تلك التي حصلت عليها الدول الموقعة سابقاً، لأن جميع الميزات محصورة أصلاً ضمن أطر متفق عليها من قبل الجماعة الأوروبية، دون اعتبار كبير للفترة التي توقع فيها الاتفاقية مع أي طرف عربي. **والمحور الثاني:** هو العمل على صياغة الأفكار السورية - بعد أن تم التعرف إلى تجارب البلدان الموقعة - بوضوح وموضوعية تكفل مناقشة دقيقة ومركزة على نقاط محددة، بما ينسجم إلى حد ما مع الطروحات الأوروبية الواضحة إلى درجة كبيرة. مع الأخذ بالحسبان أن للمجموعة الأوروبية مصلحة كبيرة في الانتهاء من المفاوضات والبدء بتنفيذ الاتفاقية، فهي تسعى لمنافسة الولايات المتحدة، واليابان، وغيرهما في فتح أسواق جديدة لمختلف منتجاتها، والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية التي توافرها البلدان العربية المرتبطة بالشراكة. إذاً فالمصلحة مشتركة بين الطرفين، وكل منهما حريص على تحقيقها، وإن تباينت في خلفيتها وتفاصيلها لكل منهما. إنما المنطق يقول: إنَّ على الطرف الأضعف في مثل هذه العلاقات أن يسعى لمواكبة الطرف الأقوى، وليس العكس، بالطبع دون أن يعني ذلك قبولاً بالهيمنة أو التبعية، فاحترام السيادة والمصالح الوطنية، والخصوصية، ركن أساسي لقيام شراكة حقيقية تقوم على أسس صحيحة.

٢-٣ الدائرة العربية:

في مطلع القرن الحادي والعشرين، وبكل ما يحمله من تطورات ومستجدات اقتصادية على الصعيد العالمي، والإقليمي، تعدّ الدائرة العربية، أكثر الدوائر أهمية، ليس للتجارة الخارجية السورية فحسب، بل وللتجارة والاقتصاد العربيين بشكل عام. ففي ظل تنامي دور القطاع الخاص عالمياً، وزيادة التكتلات العالمية، والاندماج بين الشركات الضخمة لتكوين كيانات تسعى للسيطرة واحتكار التجارة والخدمات العالمية، وتزايد دور منظمة التجارة العالمية وترسيخ قدراتها في توجيه الاقتصاد العالمي، لفرض تحديات العولمة...الخ. يتحتم على البلدان العربية المسارعة إلى إعادة النظر في هيكلة اقتصادياتها، والسعي الجاد لترسيخ مبدأ التكامل الاقتصادي فيما بينها، وإزالة الحواجز والقيود أمام حركة انسياب السلع والخدمات، وانتقال عوامل الإنتاج، لتشكيل مقدمة ضرورية وحقيقية لقيام ما يعرف بـ« منطقة التجارة

الحرة العربية الكبرى»، وهي الاتفاقية التجارية - الأحدث ، بين الدول العربية، حيث بوشر العمل في تطبيق أحكامها في مطلع ١٩٩٨، وهدف لتخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً بمقدار ١٠% سنوياً على السلع والخدمات المتبادلة بين الدول العربية للوصول إلى تحرير التجارة العربية البينية من جميع القيود والعقبات المفروضة عليها، ويتولى «المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي» المؤلف من مجلس وزراء الاقتصاد العرب، الإشراف على تطبيق هذه الاتفاقية ودراسة المشاكل والصعوبات التي تواجه عمليات التطبيق، ودراسة قواعد المنشأ وأساليب تصنيع السلع القابلة للتبادل. هذا ويمكن للدول العربية مجتمعة أن تستخدم التجارة الخارجية العربية البينية للوصول إلى رفع مستوى العلاقات الاقتصادية العربية البينية كماً ونوعاً، باتجاه خلق التكامل الاقتصادي العربي، والسوق الاقتصادية والسياسية العربية المشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة. وإن العرب قبل غيرهم ليسوا مدعوين بل ملزمين تحت تأثير القوى الضاغطة (الخارجية والداخلية) بالسعي عاجلاً وليس آجلاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، المؤدية في نهاية الأمر إلى تحقيق الوحدة السياسية العربية المنشودة، ولاسيما أننا في عصر لم يعد يُحتمل فيه التأخر أو التأخير عن تحقيق ذلك(٧).

هذا وتشكل الأفكار السابقة، الإطار النظري الصحيح لخلق كتلة اقتصادية عربية قادرة على مواجهة تحديات القرن الحالي، لما تملكه من إمكانات ومقدرات اقتصادية متنوعة وذات أهمية بالغة على الصعيد العالمي. لكن لو عدنا إلى الواقع والتاريخ لوجدنا أن البلدان العربية ومنذ مطلع القرن العشرين تقريباً - قد دأبت في استصدار مثل هذه الأطر النظرية التي فاق عددها ما أصدرته ضمن هذا السياق - دول العالم مجتمعة. إلا أنها عجزت عن تطبيق الحد الأدنى منها، لاعتبارات ومبررات، تتوجها دائماً الأوضاع السياسية للبلدان العربية، مع العلم أنه« في ظل الإمبراطورية العثمانية كانت الدول العربية جميعاً - باستثناء المغرب - تشكل آنذاك اتحاداً جمركياً واحداً تتدفق فيه السلع بين بلد عربي وآخر دون قيد، وتواجه جميعها الدول الأوروبية بتعريفة جمركية موحدة تحددها الاتفاقيات التجارية التي يعقدها الباب العالي»(٨) ومنذ ذلك الوقت إلى المرحلة الراهنة لم تستطع الدول العربية ترجمة القرارات الاقتصادية التي اتخذتها مختلف مؤسسات الجامعة العربية منذ تأسيسها عام ١٩٤٥وحتى الآن.

إن التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العربي عموماً اليوم، تفرض على البلدان العربية أكثر من أي وقت مضى التحرك لترجمة أفكار الإطار النظري السابق إلى وقائع وإجراءات عملية، تنعكس على التكامل الاقتصادي العربي الذي وصل في نهاية القرن الماضي إلى درجة متردية من التفكك، والتبعية للخارج.

إن عملية تعزيز التبادل التجاري العربي البيني، لا تتم كما نرى من خلال مجرد خفض الرسوم الجمركية وإزالة القيود أمام حركة السلع والخدمات القابلة للتداول، وإن كانت ستؤدي مثل هذه الإجراءات - في حال تطبيقها - إلى ارتفاع نسبي في معدلات التجارة العربية البينية ولكن سيقف عند حدود معينة إذ إنَّ المشكلة الأساسية كامنة في البنية المتماثلة إلى حد كبير بين الاقتصاديات العربية، الأمر الذي يعني ضرورة المبادرة إلى دراسات جدية تحدد بموضوعية

(٧) د. شعبان – إسماعيل - (العلاقات الاقتصادية الدولية)، مطبوعات جامعة حلب – ط٢،١٩٩٥ ، ص٣٣٠
(٨) د. جلال أحمد أمين - المشرق العربي والغرب - مزكز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٠ ، ص٣٩

سبل الوصول إلى اقتصاد عربي أقرب ما يكون إلى التكامل، وهذا يتطلب من بعض البلدان العربية التضحية بالأنشطة الاقتصادية ضعيفة المردود والفعالية في القطاعين العام والخاص، ودعم البلدان العربية التي تمتلك أسس ومقومات هذه الأنشطة، سواء كان الدعم مادياً أم بشرياً، الأمر الذي يخلق تدفقاً حقيقياً للسلع والخدمات قابلاً للتطور باستمرار. وبالفعل فقد بدأت معالم هذا النهج تترجم تدريجياً من خلال توجه العديد من الأنظمة العربية نحو إعادة هيكلة اقتصادياتها وتبسيط الإجراءات والتخلص من البيروقراطية، وإدخال آليات جديدة لإدارة الاقتصاد الوطني، وبلورة سياسات فعالة للتعامل مع المستجدات الاقتصادية العالمية، والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، ويمكن تلمس هذا الواقع الجديد من خلال ما يجري على الساحة العربية مثل:

أ ـ الدعوة لعقد قمة اقتصادية عربية خلال العام الحالي ٢٠٠١، تهدف إلى تعزيز العمل العربي المشترك بجميع أبعاده الاقتصادية.

ب ـ قيام المؤتمر السنوي للاستثمار وأسواق المال العربي، والذي يفتح آفاقاً متجددة أمام الاستثمارات العربية داخل البلدان العربية وفقاً لمقتضيات موضوعية، بدأت معظم البلدان العربية باتخاذها بما يتناسب مع خلق مناخ استثماري حقيقي من جهة، ومع خلق مشاريع عربية مشتركة تعتمد على الميزات النسبية لكل دولة.

ج ـ عقد العديد من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية العربية الثنائية أو المتعددة، والعمل على تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب التي خاضتها الدول العربية في هذا المضمار.

وتؤدي سورية بحق دوراً متميزاً في ترسيخ هذه التوجهات ودعمها، التي ترى فيها الأسلوب الصحيح لرفع معدلات التبادل الاقتصادي العربي، حيث تسعى جاهدة لإنجاح القمة الاقتصادية الرامية إلى إيجاد صيغة واقعية لقيام سوق عربية مشتركة فعلية، بعد أن طال انتظارها وكادت تتلاشى نصوصها الموضوعة عام ١٩٦٤وفكرتها كما زعم العديد من المفكرين والسياسيين الغربيين:« إن تكوين سوق عربية مشتركة ما زال هدفاً بعيداً للغاية، إذ لم يكن قد تم الاتفاق بعد، ناهيك عن التطبيق ـ على طريقة تحديد التعريفة الجمركية الموحدة، أو السياسات المشتركة للتصدير والاستيراد وقواعدهما، أو تنسيق السياسات الزراعية أو الصناعية أو المالية أو النقدية... بل بدت الأبعاد النهائية للسوق العربية المشتركة محل كثير من الشك... ولم يبد معظم أعضاء الجامعة العربية، الذين كان عليهم طبقاً لهذا القرار التصديق، أو الانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية ليصبح لهم حق الانضمام للسوق المشتركة، الرغبة في القيام بذلك»[٩].

كما أجرت وتجري سورية مفاوضات عديدة مع الدول العربية لتأسيس نواة حقيقية للتوجهات العربية الجديدة أسفرت عن نتائج إيجابية بهذا الصدد كتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع كل من الإمارات العربية المتحدة، والعراق، وما زالت مثل هذه المفاوضات قائمة مع دول أخرى كالأردن ومصر وتونس وليبيا والسعودية ودول الخليج العربي. ترمي جميعها لتعزيز التبادل التجاري العربي، ولاسيما وأن سورية تمتلك العديد من الإمكانات الاقتصادية المتنوعة التي

(9) ALFRED MUSREY: An Arab Common Market 1920-1967. New York: Praeger 1969-P.14 -15

تحتاج إلى مزيد من التفعيل والتطوير اللازمين لتحقيق مردود اقتصادي أعمق. وهذا ما بُدِئَ العمل به منذ أكثر من عام في محاولة متواصلة لتحديث مختلف البنى الاقتصادية والخدمية المحلية، وخلق مناخ استثماري ينسجم مع متطلبات العصر، ويلبي الطموحات المستقبلية في رفع وتائر النمو الاقتصادي، وزيادة حجم التبادل التجاري العربي السلعي والخدمي، وعلى الرغم من حداثة الإجراءات الصادرة مؤخراً بهذا الخصوص،إلا أن بوادر انعكاساتها بدت تظهر على شكل مؤشرات ومعطيات رقمية، ولاسيما في حيز حجم الاستثمارات العربية التي أخذت تتجه إلى السوق السورية القادرة على استيعاب الكثير من المشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية المختلفة في حال استمرار العمل لتعزيز فرص الاستثمار المحلي والعربي والدولي. أما على صعيد التجارة الخارجية، والتوجه نحو البلدان العربية استيراداً وتصديراً فمن غير المتوقع أن تظهر نتائج ملموسة قبل مضي سنتين أو ثلاث سنوات على توقيع الاتفاقيات التجارية الجديدة مع البلدان العربية حيث تشير بيانات الربع الأول لعام ٢٠٠٠ أن نسبة الصادرات السورية للبلدان العربية بلغت ١٢% من إجمالي الصادرات، أما الواردات من البلدان العربية للفترة نفسها، فوصلت إلى أقل من ١٠%[١٠].

ومن ثَمَّ فهي نسب مقاربة لما رأيناه في الجزء الأول من الدراسة، خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩ كما يساهم في تدني تلك النسب طبيعة الاستثمارات المحدثة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، فمعظم تلك المشروعات اتجه بداية نحو القطاعات غير المنتجة للسلع القابلة للتجارة فيما بين البلدان العربية وغيرها، كذلك فإن المشروعات الاستثمارية الإنتاجية بدأت بالظهور بعد تعديل القانون المذكور أي منذ عام ٢٠٠٠، ومن ثَمَّ فإنها تحتاج وسطياً لما لا يقل عن سنتين حتى تظهر مبادلاتها السلعية مع الخارج، ولاسيما تلك المشروعات المشتركة بين الحكومة السورية أو رجال الأعمال السوريين وبين رؤوس الأموال العربية أو الأجنبية.

بقي أن نشير هنا إلى أن تحرير التجارة العربية البينية، إزاء ما يجري على الساحة العالمية من تحرير عالمي للتجارة، يجب أن يكون له الأفضلية والسبق على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وللشراكة الأوروبية المتوسطية، إذا أرادت البلدان العربية أن تخلق لنفسها مكانة مرموقة في السوق العالمية، وعليها من ثَمَّ ألا تأخذ في حسابها ميزتها التنافسية العالمية بالنفط من جهة ـ على اعتبار أن تجارته الدولية بقيت خارج إطار المنظمة العالمية ـ ومن جهة أخرى عليها أن تتجاوز مخاوفها من تحرير تجارتها البينية والمتمثلة في:

- تدهور الصناعات الوليدة.
- تقليص مصادر واردات الموازنات الحكومية.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- وهي مخاوف قد تظهر لمدى قصير فقط، لا تلبث أن تتلاشى تدريجياً، وتتحول إلى إيجابيات على المدى المتوسط والطويل، لما تخلقه عملية التحرير من أنشطة اقتصادية جديدة كفيلة بالتعويض عن المخاوف السابقة، بشرط أن يترافق التحرير بتنسيق فعال بين الهياكل الإنتاجية في الاقتصاديات العربية.

(١٠) المكتب المركزي للإحصاء ـ نشرة خلاصة التجارة الخارجية ـ الربع الأول لعام ٢٠٠٠ ،ص٣ ـ ٤

نتائج واقتراحات:

يتضح من استعراض سريع لمكونات القسم الأول من البحث أن وضع التجارة الخارجية السورية، خلال المدة ١٩٩٣-١٩٩٩، يعاني من مشاكل عديدة يمكن حصر أهمها بما يلي:

١- تراجع ملحوظ بقيم الصادرات والواردات.

٢-ميزان تجاري خاسر باستمرار.

٣-تأثر قيمة الصادرات بأسعار النفط في السوق العالمية.

٤-التفاوت الكبير في دور القطاع الخاص بالاستيراد والتصدير.

٥-ضعف معدلات التبادل التجاري مع البلدان العربية.

هذه الأمور وسواها عكست بوضوح الواقع السلبي، والتراجع في أهمية قطاع التجارة الخارجية في مجمل الاقتصاد الوطني، طوال عقد التسعينيات، مما يعني عدم تدخل ملحوظ من الجهات المختصة لتحسين الدور المناط بهذا القطاع، وتُركت معالجته للظروف التي بدت خارجة عن إرادتها، كأسعار صادراتنا في السوق الخارجية، أو الظروف المناخية. صحيح أن لهذين العاملين دوراً مؤثراً في حجم التبادل التجاري مع الخارج، إلا أن هذا لا يعني عدم التدخل لخلق تأثير معاكس لهما من قبل المعنيين في الحكومة أو القائمين على إدارة العمليات الإنتاجية، والخدمية، وتنظيمها. وهنا لا ننكر وجود أي تدخل للجهات المختصة، بل على العكس من ذلك فإننا نؤكد بأن عشرات الاجتماعات الحكومية عقدت كل عام للمجالس واللجان المختصة مثل لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير، ومجالس الزراعة والصناعة...الخ وصدرت سنوياً مئات القرارات عن مجلس الوزراء، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تتعلق جميعها بقضايا التصدير والاستيراد. (*) يُضاف إلى ذلك المؤتمرات والمعارض الدولية التي شاركت فيها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية محلياً وخارجياً، بهدف ترويج منتجاتنا وعقد اتفاقيات للتبادل التجاري مع الخارج...الخ. كل هذا حصل فعلاً، لكن السؤال ماذا تحقق من نتائج ملموسة، ساهمت في تغيير الواقع، أو الحد من السمات الخمس المذكورة أعلاه؟ الإجابة تظهرها المؤشرات والأرقام الواردة في متن البحث، فالأمر لم يبق على ما كان عليه في بداية الفترة، بل ثبت تراجع تدريجي مستمر إلى نهاية الفترة المدروسة.

إن شبه انعدام فعالية ما اتخذ من إجراءات لمعالجة ذلك الواقع، مرده إلى أمر جوهري، هو غياب النظرة الشمولية، والسياسة الاستراتيجية الموضوعية إزاء التجارة الخارجية، وعدم ربطها بشكل صحيح مع باقي القطاعات الاقتصادية ولاسيما الصناعية والزراعية، المسؤولة مباشرة عن حجم الصادرات والواردات ونوعيتها. فالأسواق الخارجية عموماً تنوء بالسلع والخدمات، والطلب عليها أصبح إلى حد كبير مرتبطاً بالجودة والسعر، والتسويق، لكن على ما

(*) حصلنا على المعلومات التقديرية من خلال مراجعتنا لمديرية التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد فلم يكن بالإمكان حصر عدد القرارات بدقة نظراً لكثرتها. الباحث.

يبدو فإننا لم نحقق نجاحاً يذكر بأي منها حتى الآن، وقد أثبتت عدة وقائع هذا الأمر، في أكثر من مكان من العالم الخارجي.(*)

ولو نظرنا من جانب آخر نجد أن كثرة القرارات الصادرة بشأن عمليتي التصدير والاستيراد خلقت وتخلق إرباكاً كبيراً للمصدرين والمستوردين، سواء من جراء ربط الاستيراد بالتصدير وإجراءات القطع الأجنبي، أو الاختلاف المتواصل بشأن قرارات الحظر والسماح باستيراد أو تصدير بعض السلع. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سُمح بالقرار الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المنظّم لكل من السلع الواردة أدناه باستيراد السلع التالية:

رقم القرار وتاريخه	اسم السلعة
٤٤٣- ٢٠٠٠/٢/٢٧	فرشات، لحف، وسادات
٧٨٣- ٢٠٠٠/٥/١٨	الفول المصري اليابس
٩٩٨- ٢٠٠٠/٦/٢٨	العلكة ـ ذرة بيضاء
١٢٧- ٢٠٠١/١/١٤	أجهزة الاستقبال الفضائي(ريسفير)
١٣١- ٢٠٠١/١/١٤	الورق المطبوع النظامي، مع منع استيراد الورق المطبوع غير النظامي.

على أن تسدد قيمة تلك المواد من حصيلة قطع التصدير، واحتساب «الدولار الجمركي» بالسعر المجاور.

نلاحظ على تلك العينة البسيطة من قرارات السماح(علماً أن قرارات المنع مشابهة في المضمون) أن معظم السلع الواردة فيها ليست على هذه الدرجة من الأهمية لتصدر وفقاً لقرارات وزراية ولجان عليا، وما هي المشكلة في حال عدم استيراد «فرشات ولحف وفول»؟ ولماذا صدر القرار باستيراد أجهزة «الريسفير» ما دامت السوق المحلية ومعظم البيوت والمنازل متخمة بجميع الأنواع والتقانات التي تنتجها الشركات العالمية من أجهزة الاستقبال الفضائي، وخاصة المهربة منها؟ وكيف يفهم التاجر المقصود بالورق المطبوع النظامي، والورق المطبوع غير النظامي؟ إننا نرى في مثل هذه الإجراءات إغراقاً في التفاصيل دون ضرورة لذلك، في حال توفر رؤية شاملة موضوعية لنشاط ودور التجارة الخارجية، في ظل

(*) عرض التلفزيون البولندي في عام١٩٩٤ العديد من البضائع السورية ذات مواصفات سيئة جداً من الأحذية وبعض المنسوجات، كذلك يعاني التجار في العراق الذين يتعاملون مع البضائع السورية مؤخراً من مشكلتي الجودة والأسعار تجاه البضائع الواردة من دول أخرى كتركيا وغيرها. الباحث.

أنظمة مرنة تُراعى فيها الاحتياجات والتوجهات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبما يتلاءم مع التطورات العالمية ذات الصلة، ولاسيما ما يتناسب منها مع ظروفنا وإمكاناتنا.

إن تعزيز دور التجارة الخارجية السورية في ظل التوجه العام نحو الإصلاح والتحديث للاقتصاد الوطني، يتطلب العمل على صعيدين بآن واحد. **الأول:** ينصب على الهيكل الإنتاجي، بكل ما يتطلبه من معالجة تضمن رفع مستوى الجودة بأقل التكاليف الممكنة وباستخدام الأساليب التقنية الحديثة في صلب العمليات الإنتاجية، وفي أساليب إداراتها وتنظيمها، وكذلك في توجيهيها من الجهات الأعلى إن كانت ملكيتها عائدة للقطاع العام. والتي عليها - الجهات - أن تضع في اعتباراتها باستمرار أسساً جديدة للتخطيط المستقبلي أو الاستشرافي على المستويين المحلي والخارجي. **والثاني:** يكرس لتصحيح سياسات التجارة الخارجية، بحيث يتم الابتعاد عن التفاصيل والإجراءات الروتينية والبيروقراطية المرهقة للمصدر والمستورد. وفي النهاية على السلعة وعلى المستهلك اعتماد أساليب تسويقية من قبل خبراء ومختصين بهذا المجال. لا من قبل لجان يسيطر على عملها الارتجال وعدم الدراية، وتحقيق المصالح الخاصة. على أن يؤخذ في مقدمة الاعتبارات ما يجري من تطورات في البيئة العالمية للتجارة، بدلاً من أسلوب التجاهل أو الانتظار الطويل تحت ذريعة فهم ما تحمله تلك التطورات من آثار إيجابية أو سلبية على تجارتنا الخارجية، وحتى يحصل ذلك - الفهم - تكون الفرص المواتية المفقودة في حالة تراكم مستمر، ومن الصعب العمل على تعويضها. إن التفاعل الموضوعي مع مختلف المستجدات الإقليمية والدولية، أمر أساسي لإثبات الوجود في السوق الدولية، فيما لو أُعطي العمل على الصعيد الأول حقه من الجهد والمتابعة، لضمان نتائج ملموسة على صعيد التفاعل الدولي بما ينسجم وخصوصية واقعنا الاقتصادي، دون أن تعني هذه الخصوصية عدم الاكتراث مطلقاً بما يجري في العالم من متغيرات تتعلق بقضايا الاقتصاد والتجارة العالميين.

إن ما أتخذ من خطوات للإصلاح الاقتصادي مؤخراً في سورية، يعدّ منطلقاً أساسياً لخطوات أخرى، يفترض أن تقوم على أسس أهمها:

أ - مزيد من العمل لتحسين مناخ الاستثمار الإنتاجي، وتقديم جميع التسهيلات المطلوبة والمنافسة، من خلال إعداد دراسات واقعية للأنشطة والمشروعات والمجالات الاستثمارية الحقيقية.

ب - متابعة العمل في مجال تحديث القوانين الناظمة للأنشطة الاقتصادية وتطويرها وتبسيطها عموماً، ولأنشطة التجارة الخارجية خصوصاً، والابتعاد عن البيروقراطية والروتين.

ج - دراسة معمقة لمؤسسات القطاع العام الإنتاجي، تفضي إلى تصنيفها وفرزها، وفقاً لمستويات وفعالية أدائها، وجدواها وكفاءتها الاقتصادية بالمعايير الدولية.

هـ - استمرار جميع الإجراءات المتخذة للحد من الفساد، ومكافحته على جميع المستويات وتعزيز مبدأ "الثواب والعقاب" لخدمة الصالح العام.

و - تعزيز جميع خطوات العمل الاقتصادي العربي المشترك، والسعي من خلال ذلك لخلق فضاء اقتصادي عربي، قادر على إثبات وجوده في الدوائر العالمية والإقليمية المتعددة.

ولا يخفى على أحد النتائج التي يمكن أن تعطيها الأسس السابقة، وسواها في بناء وتعزيز القدرات الاقتصادية الذاتية، التي تشكل قاعدة ضرورية لا غنى عنها للوصول إلى تجارة خارجية قادرة حينها على أن تكون رافداً ومحركاً رئيسياً للاقتصاد الوطني، وتنميته تدريجياً بشكل شامل ومستقل، وهذا هو الهدف والطموح الاستراتيجي لأي بلد نام في عالمنا المعاصر.

مراجع البحث

- المراجع العربية:

١ـ أمين ،جلال أحمد - المشرق العربي والغرب - مركز الدراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٠.

٢- أمين، سمير - التراكم على الصعيد العالمي - دار ابن خلدون - عمان ١٩٨٥.

٣- برودي، رومان - محاضرة ألقيت في جامعة دمشق - شباط ٢٠٠١.

٤ـ شعبان ، إسماعيل - العلاقات الاقتصادية الدولية - مطبعة جامعة حلب – ط٢ –عام ١٩٩٥.

٥- عبد الفضيل، محمود - مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٦.

٦- عفيفي، سامي - النظام التجاري الدولي بين الغات واتفاقية جولة أوروغواي - من بحوث المؤتمر العلمي الرابع - جامعة حلوان - القاهرة ١٩٩٦.

٧ـ العيسوي، إبراهيم - الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية - مركز الدراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٥.

- المراجع الأجنبية:– ALFREED MUSREY : An Arab Common Market 1920 Praeger 1969 –P14-15:1967. New york

- الدوريات :

١ـ المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ١٩٩٣-٢٠٠٠ المكتب المركزي للإحصاء - دمشق.

٢- خلاصة التجارة الخارجية - الربع الأول ٢٠٠٠ - المكتب المركزي للإحصاء - دمشق.

٣- مجموعة القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء ، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بدءاً

من ٢٠٠٠/٥/٣٠ حتى نهاية ٢٠٠١/٢/٢٨.

· تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ٢٠٠١/٦/١١.